An Empirical Study Of The Impact Of Liquidity Determinants On Private Banking Investment In Syria

Haneen Talal Alkhalil [*]
Dr. Yomn Mansour [**]
Dr. Fatat Sabouh [***]

(Received 23 / 6 / 2025. Accepted 30 / 11 / 2025)

□ ABSTRACT □

The research aimed to measure the impact of liquidity determinants on private banking investment in Syria using standard panel data models, where sample of nine commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange was selected during the period from 2010 to 2020. To achieve this goal, data from the banks' financial statements issued by the Damascus Securities Exchange, in addition to data issued by the Central Bank of Syria, were used. The research reached a number of conclusions, the most of which is the presence of a statistically significant positive effect for each of the capital adequacy ratio and the rate of return on assets on banking investment. The effect of the GDP growth rate and inflation rate was significant , while the rate of loan loans granted and the debt ratio did not having a significant effect on banking investment. The random effects model is the most appropriate model for the study among the proposed panel models.

Key Words : Liquidity, Liquidity determinants, Investment Banking, panel data models.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Postgraduate Student (Master) in the Debartment Of Statistics And Programming- Faculty Of Economics- Lattakia university (formerly tishreen)- Syria.** haneen.alkhalil@latakia-univ.edu.sy
[**]**Professor Doctor in the Debartment Of Statistics And Programming- Faculty Of Economics- Lattakia university (formerly tishreen)- Syria.** yomn.mansour@latakia-univ.edu.sy
[***]**Assistant Professour in the Department of Statistics and Programming- Faculty Of Economics- Lattakia university (formerly tishreen)- Syria .** Fatat.sabouh@latakia-univ.edu.sy

دراسة قياسية لأثر محددات السيولة على الاستثمار المصرفي الخاص في سورية

حنين طلال الخليل [*]
د. يمن منصور [**]
د. فتاة صبوح [***]

(تاريخ الإيداع 23 / 6 / 2025. قبل للنشر في 30 / 11 / 2025)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى قياس أثر محددات السيولة في الاستثمار المصرفي الخاص في سورية باستخدام النماذج القياسية Panel Data ، حيث تم اختيار عينة مكونة من 9 مصارف تجارية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2010 حتى 2020 . ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات في الاستثمار المصرفي أما أثر معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم فقد كان سلبي، في حين أن معدل القروض الممنوحة ونسبة المديونية لم يكن لها أثر معنوي في الاستثمار المصرفي. كما أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة من بين نماذج بانل المقترحة.

الكلمات المفتاحية: السيولة، محددات السيولة، الاستثمار المصرفي، نماذج البانل Panel Data.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] **طالبة دراسات عليا (ماجستير)- قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية.**
[**] **أستاذ ، قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية.**
[***] **أستاذ مساعد ، قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية.**

مقدمة:

تعتبر المصارف وعاءً ادخارياً حيوياً لتجميع الأموال من الجمهور على مختلف شرائحه وفئاته، حيث يتم إعادة توظيف هذه الأموال عبر قنوات استثمارية ضمن بنية الاقتصاد. هذا الدور الحيوي للمصارف يجعلها محط أنظار الباحثين خاصة في ظل التحديات التي تواجهها، فنظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها سورية وما يشهده القطاع المصرفي من تحديات نتيجة الأزمات المتلاحقة والتضخم وغياب الاستقرار المالي، تبرز أهمية السيولة المصرفية كعامل حاسم في قدرة المصارف الخاصة على مواجهة الالتزامات وكسب ثقة المودعين. ويعد الاستثمار المصرفي الخاص حجر الأساس في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل القطاعات الانتاجية، خاصة في ظل الحاجة الماسة لإعادة الإعمار وتحفيز النمو. وبالنظر إلى واقع المصارف عينة الدراسة اتضح أن السيولة المصرفية مقاسة بالرصيد النقدي ازدادت عاماً تلو الآخر من 2010 حتى 2017 إذ بلغ متوسط الزيادة 37.98% ولكنها انخفضت في العامين التاليين 2018 و2019 بمقدار 8.62% و3.01% على التوالي لتعاود الارتفاع عام 2020 إذ بلغ متوسط نسبة السيولة 90.31%. أما بالنسبة للاستثمار المصرفي مقاساً بالائتمان النقدي والاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع فلم يكن له مسار ثابت بل كان متذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة، فقد بلغ متوسط الاستثمار المصرفي 56.17% في عام 2010 ثم ارتفع في عام 2011 لكنه بدأ بالانخفاض بدءاً من عام 2012 إذ بلغ متوسط الاستثمار المصرفي 50.35% حتى عام 2014 بمتوسط بلغ 34.48% ثم عادت هذه النسبة تتذبذب وصولاً إلى عام 2020 بمتوسط بلغ 22.96% . وبإجراء مقارنة بسيطة بين نسب السيولة ونسب الاستثمار المصرفي خلال فترة الدراسة لاحظنا أنه على الرغم من أن السيولة كانت مرتفعة وتأخذ منحى متزايد إلى حد ما إلا أن الاستثمار المصرفي كان منخفض ولم يتماشى بشكل كبير مع السيولة، وبذلك نجد أن هناك ضعف في إدارة السيولة مما يقيد قدرة المصارف على تمويل المشاريع الاستثمارية وهذا ما ينعكس سلباً على الاقتصاد الكلي. وبالتالي فإن المصارف السورية الخاصة تحتاج إلى الموازنة بين الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة الالتزامات وتوظيف الأموال لتحسين الأرباح، وبذلك فإن فهم ودراسة محددات السيولة ومعرفة أثرها في قدرة المصارف الخاصة على توجيه أموالها نحو استثمارات فعالة تعد ضرورة أساسية لفهم واقع القطاع المصرفي السوري وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة (شاويش،2021) بعنوان:" أثر محددات السيولة على القيمة السوقية للمصرف (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)" [13]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى وجود تأثير لمحددات السيولة على القيمة السوقية لأسهم المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتحديد شدة هذا التأثير واتجاهه. استخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى على نموذج الآثار الفردية المتجانسة Pooled panel باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews10 . وتم جمع البيانات اللازمة المتعلقة بالمصارف المدروسة من الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية ومن الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية: إن زيادة نسبة السيولة في المصرف انعكست في زيادة عامل الأمان في المصارف وجعل أسهمها جذابة أكثر للمستثمرين وبالتالي ارتفعت قيمتها السوقية، كما أن زيادة الاعتماد على الودائع يساهم في زيادة الرفع المالي وبالتالي زيادة الربح على الأسهم وهذا يؤثر إيجابياً على معدل النمو وبالتالي ينعكس إيجابياً على القيمة السوقية للأسهم، بالإضافة إلى أن

سياسة القروض التي اتبعتها المصارف كانت غير منتجة خلال الفترة المدروسة لأنها أثرت سلباً على القيمة السوقية للأسهم خاصة عندما رافق سياسة الإقراض خسائر نتيجة ارتفاع احتمال التخلف عن الدفع (مخاطر الائتمان).

دراسة (الخفاجي، 2018) بعنوان:" أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع (دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة 2004_2017)" [7]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة الودائع المصرفية بأنواعها فضلاً على طبيعة التغيرات في أسعار الفائدة على الودائع وتحديد مستوى التذبذب في أسعار الفائدة على الودائع ومدى انعكاس ذلك في أداء المصارف التجارية، بالإضافة إلى تحديد مستوى الودائع المصرفية خلال مدة الدراسة وإمكانية زيادتها عن طريق أسعار الفائدة الممنوحة للمودعين التي قد تسهم في زيادة الودائع ، كما هدفت إلى التعرف على مدى تأثير أسعار الفائدة في حجم الإيداعات خلال مدة الدراسة ومقارنة أي الودائع (الثابتة أو التوفير) كانت أكثر استجابة من غيرها وتحديد انعكاس أسعار الفائدة على طبيعة الاستثمار المصرفي عن طريق تأثر حجم الودائع بهذه الأسعار. استخدمت هذه الدراسة مجموعة من النسب المالية والمقاييس الإحصائية بهدف تحليل نوع العلاقة وقوة التأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، ومنها التحليل باستخدام النسب المالية ونسبة المساهمة بالإضافة إلى إجراء الارتباط البسيط والمتعدد والانحدار البسيط والانحدار المتعدد ومعادلة Baron & Kenny لتحليل المتغيرات التفاعلية.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية: العلاقة عكسية بين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة أشهر وودائع التوفير وحجم الودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) من جهة وبين أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لستة أشهر وودائع التوفير والاستثمار المصرفي في كل من محفظة الائتمان النقدي ومحفظة الاستثمار بالموجودات المالية، كما تبين وجود علاقة طردية بين حجم الودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) والاستثمار المصرفي في كل من محفظة الائتمان النقدي ومحفظة الاستثمار بالموجودات المالية، وأظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن أسعار الفائدة على الودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) تؤثر في الاستثمار المصرفي عن طريق الودائع المصرفية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (GORAN&GJORGI، 2O19) بعنوان:" Determinants of Liquidity and its Relationship with Profitability – The case of Macedonian Banking Sector" (محددات السيولة وعلاقتها بالربحية – حالة القطاع المصرفي المقدوني) [5]

هدفت الدراسة إلى تحليل مستوى سيولة وربحية المصارف المقدونية التحليل الكمي المقارن مع العديد من البلدان المختارة في المنطقة وألمانيا، وكيفية ارتباط الربحية بالسيولة والتأثير عليها. بالإضافة الى اختبار المحددات المختلفة للسيولة المتغيرة في القطاع المصرفي المقدوني بما في ذلك الربحية كأحد المتغيرات المستقلة. استخدمت هذه الدراسة نماذج Panel Data حيث تم إجراء التحليل التجريبي من خلال استخدام تحليل اللوحة الديناميكية بناءً على منهجية الطريقة المعممة للعزوم GMM على مجموعة بيانات القطاع المصرفي الشامل العاملة في مقدونيا في الفترة من عام 2OO7 الى عام 2017. من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن الربحية هي واحدة من أهم العوامل المؤثرة على السيولة في المصارف المقدونية، كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لحجم المصرف على السيولة فالسيولة تتناقص مع حجم المصرف، بالإضافة الى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة على أذونات المصرف المركزي على السيولة المصرفية. أما كفاية رأس المال ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليست عوامل ذات دلالة إحصائية على سيولة المصارف المقدونية.

دراسة (BORENA، 2020) بعنوان:" Determinants of Bank Liquidity and Its Impact on Bank Profitability in Ethiopia (محددات السيولة المصرفية وأثرها على ربحية المصرف في إثيوبيا) [3]

هدفت الدراسة إلى تقييم محددات السيولة وتأثيرها على ربحية المصرف في إثيوبيا عن الفترة الزمنية الممتدة من عام 2014 حتى عام 2019 حيث تمحور الهدف حول نقطتين أساسيتين هما: الاختبار التجريبي لمحددات سيولة المصرف والاختبار التجريبي لتأثير السيولة المصرفية على الربحية. استخدمت الدراسة طريقة اللوحة المتوازنة ذات المربعات الصغرى 2SLS على مرحلتين. توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن ربحية المصارف وتوافر العملات الأجنبية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لها تأثير إيجابي كبير على سيولة المصرف، بينما صافي القروض والسلف له تأثير سلبي كبير على السيولة المصرفية. كما أوضحت النتائج أن سيولة المصرف لها تأثير إيجابي على ربحية المصرف حتى لو كانت ضئيلة ولكن إجمالي الدخل من غير الفوائد والتوقعات لها تأثير إيجابي كبير على ربحية المصرف.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث دراسة السيولة والاستثمار المصرفيين، لكن الاختلاف يكمن في عدة نقاط حيث أن الدراسات السابقة تناولت أثر محددات السيولة على الربحية ومنها تناول دراسة أثر السيولة على القيمة السوقية للمصرف أي المتغير المستقل هو محددات السيولة كما هو الحال في دراستنا ولكن الاختلاف يكمن في المتغير التابع فالدراسات السابقة اعتمدت على الربحية والقيمة السوقية كمتغير تابع في حين أن دراستنا اعتمدت على الاستثمار المصرفي كمتغير تابع، وأيضاً بالنسبة للدراسة العربية الثانية تشابهت مع دراستنا من حيث المتغير التابع وهو الاستثمار المصرفي أما المتغير المستقل فقد اختلف حيث الدراسة السابقة اعتمدت على تغيرات أسعار الفائدة كمتغير مستقل في حين أن دراستنا اعتمدت على محددات السيولة. بالإضافة إلى أوجه اختلاف أخرى كزمان ومكان إجراء الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

مشكلة البحث:

نظراً لضعف إدارة السيولة في المصارف السورية الخاصة كما تطرقنا إلى ذلك سابقاً وعدم توجيه أموالها نحو استثمارات فعالة، ونظراً للدور الأساسي للمصارف كونها ركيزة محورية لا غنى عنها في النظم الاقتصادية المتطورة، فإن استكشاف العوامل بشقيها (الداخلية والخارجية) التي تؤثر في الاستثمار المصرفي يسهم في تلافي أو الحد من حدوث العجز في التمويل وما يحمل في طياته من تداعيات سلبية لا يقتصر تأثيرها على المصرف بعينه. وبالتالي تكمن مشكلة البحث في عدم وجود نموذج قياسي يمكن من تحديد أثر مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية للسيولة في الاستثمار المصرفي في المصارف الخاصة. لذلك يمكن صياغة المشكلة بالتساؤلات التالية:

- ✓ ما مدى تأثير المحددات الداخلية للسيولة المتمثلة بالعوامل الخاصة بالمصرف (كفاية رأس المال، معدل العائد على الموجودات، معدل القروض الممنوحة، نسبة المديونية (ممثلة بإجمالي المطاليب إلى إجمالي الموجودات)) في مؤشر الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة مقاساً بالائتمان النقدي والاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع ؟
- ✓ هل تؤثر المحددات الخارجية للسيولة المتمثلة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم) في مؤشر الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تعتبر دراسة أثر محددات السيولة على الاستثمار المصرفي ذات أهمية كبيرة في السياق الاقتصادي الحالي، فمن خلال تحليل العلاقة بين محددات السيولة يمكننا فهم كيفية تأثير هذه العوامل على قرارات الاستثمار في القطاع المصرفي. كما أن البحث يتيح تقييم أداء النظام المصرفي الخاص مما يمكن من تحديد نقاط القوة والضعف فيه وبالتالي تحسين الأداء العام، بالإضافة إلى ذلك فإن تناول العوامل الاقتصادية الكلية يعكس أهمية فهم البيئة الاقتصادية المحيطة بالاستثمار ويساعد في استشراف الاتجاهات المستقبلية.

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تأثير كل من المحددات الداخلية للسيولة المتمثلة بالعوامل الخاصة بالمصرف (نسبة كفاية رأس المال، معدل العائد على الموجودات، معدل القروض الممنوحة، نسبة المديونية) والمحددات الخارجية للسيولة المتمثلة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم) في مؤشر الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة مقاساً بالائتمان النقدي والاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع.

متغيرات البحث:

المتغير التابع: الاستثمار المصرفي مقاساً بالائتمان النقدي والاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع.

المتغيرات المستقلة: المحددات الداخلية للسيولة: نسبة كفاية رأس المال، معدل العائد على الموجودات، معدل القروض الممنوحة، نسبة المديونية. المحددات الخارجية للسيولة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحددات الداخلية للسيولة (نسبة كفاية رأس المال – العائد على الموجودات – معدل القروض الممنوحة – نسبة المديونية) على الاستثمار المصرفي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحددات الخارجية للسيولة (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل التضخم) على الاستثمار المصرفي.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع المعلومات من خلال الاطلاع على المراجع والدراسات السابقة التي تناولت محددات السيولة والاستثمار المصرفي، وأيضاً جمع البيانات والمعلومات من النشرات والقوائم المالية الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية والمصرف المركزي السوري والمكتب المركزي للإحصاء السوري وعرضها وتفسيرها وإجراء التحليل الإحصائي لها، وتم استخدام النماذج القياسية (نماذج Panel Data) لاختبار تأثير المحددات الداخلية والخارجية للسيولة في الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews10 .

حدود البحث:

الحدود الزمانية: تم بحث تأثير محددات السيولة المصرفية على الاستثمار المصرفي خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2020، وذلك لتوافر بيانات هذه الأعوام على موقع سوق دمشق للأوراق المالية والمصرف المركزي السوري.

الحدود المكانية: تشمل كافة المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تتكون من 11 مصرف تقليدي و 3 مصارف إسلامية، وتم الاعتماد في دراستنا على عينة من هذه المصارف التقليدية حيث بلغ حجم العينة 9 مصارف وتم استبعاد مصرفين لعدم توفر البيانات المطلوبة فيها. أما المصارف الإسلامية فقد تم استبعادها نظراً لاختلاف بعض سياساتها المتبعة عن السياسات المتبعة في المصارف التقليدية ومن ضمنها سياسة الإقراض.

الإطار النظري للبحث:

مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها

تعرف السيولة المصرفية كما في المرجع **[28]** بأنها الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، و تكون المصارف في حالة وفر في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى بحيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الموجودات السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي. كما تعرف بحسب المرجع **[25]** بأنها احتفاظ المصرف بجزء من أصوله على شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في الوقت ذاته من استغلال ودائعه بما يحقق أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

اكتسبت السيولة أهميتها في المؤسسات المالية نظراً لتأثيرها الذي يمتد للبيئة الخارجية العاملة بها، بوصفها الوسيط المالي الذي يرفد القطاعات الاقتصادية بالتمويل بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية.

وبحسب المرجع **[26]** تأتي أهمية السيولة نظراً لعدة عوامل منها: تذبذب أسعار الفائدة، تحركات أسعار الصرف، التغير في بنية الأسواق، والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي تتطلب ديمومة توفر النقد ليتمكن المصرف من السيطرة على المخاطر المحتملة الحدوث. كما نرى أن توفر السيولة بشكل منتظم يعود على المؤسسة المالية بجملة من النقاط التي تبين أهمية السيولة للمؤسسات المصرفية. لعل من أبرزها كما في المرجع **[2]:**

1. الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون الواثق القادر على الوفاء بالتزاماته.
2. بناء سمعة ائتمانية تسهم في تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت وعدم الإخلال بالالتزامات المستحقة.
3. تعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
4. المحافظة على استمرارية دورة الأعمال المصرفية وتحقيق الاستقرار.
5. تجنب البيع الجبري لبعض الموجودات وما قد ينتج عنها من سلبيات.
6. تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي.

قياس السيولة المصرفية

للمصارف مؤشرات تبنى على النسب المالية يستدل منها على كفاءة السيولة النقدية لديها، حيث تختص هذه النسب بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر. وبحسب المرجع **[19]** فإنه من أهم النسب المالية المستخدمة في هذا المجال هي:

نسبة الرصيد النقدي Monetary Fund Ratio : تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى المصرف المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف عوائد مالية. وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق+النقد لدى البنك المركزي و البنوك الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100$$

نسبة الاحتياطي القانوني Legal Reserves Ratio : تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والناتجة عن الودائع المختلفة لدى المصرف المركزي على شكل رصيد نقدي دائن وبدون فائدة ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني، ويحدد المصرف المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة. كما أنها عرضة للتغيير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد، حيث أنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي، وتحسب كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100$$

نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio : تمثل مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف، وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية+الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} * 100$$

حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف (علاقة طردية)، تتراوح هذه النسبة بين 30−35% كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية، وكذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقييم كفاية السيولة.

نسبة إدارة السيولة Liquidity management Ratio : يعبر عنها بنسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى الموجودات، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية وشبه النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة. وبحسب المرجع **[9]** تعطى نسبة إدارة السيولة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة إدارة السيولة} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية+الاحتياطيات الثانوية}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100$$

محددات السيولة المصرفية

هناك مجموعة من العوامل يشار لها **بالمحددات** صنفت على أنها داخلية (خاصة بالمصرف) تخضع لقرار مجلس الإدارة، وخارجية (كلية "عوامل الاقتصاد الكلي") غير مسيطر عليها يمتد تأثيرها على مستوى الاقتصاد الوطني للدولة، تؤثر على سيولة المصرف بمستويات متباينة تختلف من مصرف لآخر. ومن أبرز هذه المحددات ما يلي:

محددات السيولة الداخلية Determinants of Internal Liquidity

معدل العائد على الموجودات Return on assets Rate: يقيس هذا المؤشر كفاءة المصرف وإدارته في استخدام أصوله الاستخدام الأمثل من أجل تحقيق أهداف المساهمين المتمثلة بتعظيم الأرباح، وتعتمد هذه الأرباح بشكل كبير على نوع الاستثمارات وحجم الأصول المستخدمة فيها. وبما أن أصول المصرف تتشكل من مجموع المطلوبات ورأس المال وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل نشاطات المصرف، فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فاعلية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح **[16]**. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمال الموجودات}} * 100$$

كفاية رأس المال Capital Adequacy: يعبر هذا المؤشر عن مستوى رأس المال الذي يتعين على المصارف الاحتفاظ به لتمكينها من تحمل المخاطر التي يتعرض لها من أجل استيعاب الخسائر المحتملة وحماية المدينين للمصرف، كما ويعد عامل حاسم بمعنى أن رأس المال هو نفسه مبلغ صندوق المصرف الخاص المتاح لدعم أعمال المصرف في جميع الأوقات كما يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي وذلك كما ورد في المرجع **[10]**، حيث يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 24 كانون الثاني 2007 (8% حسب لجنة بازل 2 الدولية)، كما يراعى كافة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التنظيمات. (مقتبس من البيانات المالية الموحدة السنوية للبنوك التقليدية السورية وتقرير مدقق الحسابات المستقل)

معدل القروض Loan Rate: بحسب المرجع **[8]** تقوم المصارف باعتبارها وسيط مالي بتعبئة الودائع وتحويلها إلى قروض لتلبية طلبات الإقراض، كما أنها تقوم بتخصيص الموارد المالية المتاحة وتوزيعها بين مختلف القطاعات بما يكفل نمواً متوازناً يسهم في إدارة عجلة الاقتصاد ويزيد من طاقات الإنتاج والدخل وبالتالي تحقيق أهداف ذات أهمية وشمولية. وعليه فإن القروض الممنوحة من قبل المصرف تسهم بشكل كبير في تدعيم الحصة السوقية وتعظيم الأرباح. يمكن قياس معدل القروض كما يلي:

$$\text{معدل القروض} = \frac{\text{قروض و سلف ممنوحة}}{\text{إجمالي الودائع}} * 100$$

نسبة المديونية Debt Ratio: نسبة المديونية أو الرفع المالي يعرف بأنه درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروضاً أو سندات أو أسهماً ممتازة، مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرض لها. فالرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المنشأة فكلما زاد الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي، ويصبح الرفع المالي فعالاً إذا استطاعت المنشأة استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة أموال الاقتراض، وإذا لم تنجح المنشأة في ذلك فإنها ستتعرض لخطر أكبر وتحقق خسارة أكبر مما يعني فقدان ميزة استخدام الرفع المالي لهيكل المنشأة التمويلي

وذلك كما ورد في المرجع **[20]**. ويمكن قياس نسبة المديونية بعدة مؤشرات مالية وتم الاعتماد في دراستنا على المؤشر التالي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون قصيرة و طويلة الأجل(إجمالي المطاليب)}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100$$

محددات السيولة الخارجية Determinants of External Liquidity

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP Growth Rate: بحسب المرجع **[27]** يعرف الناتج المحلي الإجمالي GDP بأنه القيمة النهائية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فهو يعد المعيار الذي يستدل من خلاله على صحة وحجم اقتصاد الدولة. تشير هذه النسبة إلى مستوى الاقتصاد القومي ومدى نموه وتطوره نظراً لتأثيرها المباشر على الدخل القومي والذي بدوره يفضي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد عبر خلق المزيد من فرص العمل والمشاريع الخدمية والإنتاجية. فهو من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة التي يمكن استخدامها للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية. يحسب معدل نمو الناتج المحلي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل نمو الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي} - \text{الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق}} * 100$$

معدل التضخم Inflation Rate: المرجع **[2]** تناول أن ظاهرة التضخم تنعكس في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد. حيث تقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يقتنى (أن يشترى) بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، مما يوضح أن هذا الكم من السلع والخدمات يقل بارتفاع أثمانها ويزيد بانخفاض هذه الأثمان. ثم تسير القيمة الحقيقية أو القدرة الشرائية لوحدة النقد بشكل عكسي مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبناءً على المرجع **[4]** فإن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار والذي يقود بدوره إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود. إن ارتفاع مستويات التضخم يدفع الأفراد الى تفضيل أساليب استثمار أخرى كشراء السلع والموجودات دون الاستثمار في الإيداعات المصرفية بهدف المحافظة على قيمة ما يملكون من رؤوس أموال، وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية عندما تتسم بمعدلات تضخم مرتفعة ستمثل عائقاً أو محدداً لأداء المصارف وبالعكس في حالة معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة فإن ذلك سيوفر مناخاً مناسباً لتحقيق أداء جيد للمصارف بحسب المرجع **[23]**.

مفهوم الاستثمار المصرفي وأنواعه

يرتبط مصطلح الاستثمار المصرفي بأنشطة مختلفة ولكن الهدف المشترك من هذه الأنشطة هو كيفية توظيف الأموال بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين، والأموال المستثمرة تأتي من الموجودات المملوكة بالفعل سواء كانت هذه الموجودات مالية أو حقيقية أو من الودائع بالنسبة الى المصارف والتي تمثل الجزء الأكبر من مصادر تمويلها ومن ثم فإن تحليل الاستثمار واستراتيجياته ضروري لمساعدة العاملين في هذا المجال باتخاذ قراراتهم بشكل سليم، و يتمثل الاستثمار المصرفي ب (الاستثمارات المالية و الائتمان المصرفي) وذلك كما ورد في المرجع **[12]**. وبحسب **[12]** أيضاً فإن الاستثمار المصرفي يعرف بأنه التخلي عن الأموال الفائضة عن حاجة المصرف في لحظة زمنية معنية مقابل الحصول على إيراد مستقبلي، حيث يتم ذلك عن طريق توجيه الفائض إلى استثمارات في أوراق مالية بالإضافة إلى استثمارات عن طريق الائتمان النقدي. ولابد من تنويع المحفظة الاستثمارية بهدف تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد مما يساعد المستثمرين على تحقيق أهدافهم بشكل أكثر فعالية وأماناً وبأقل المخاطر والتكاليف.

ويهدف الاستثمار المصرفي إلى: تحقيق عائد إضافي للمصارف، تدعيم السيولة المصرفية، مواجهة مخاطر تعرض المصارف للأزمات، تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني.

وهناك نوعان أساسيان للاستثمار المصرفي هما: الاستثمار بالأوراق المالية والاستثمار في محفظة الائتمان النقدي:

- **الاستثمار بالأوراق المالية:** أو ما يسمى بالاستثمار المالي يعرف بأنه شراء حصة في رأس مال ممثلة في أسهم أو حصة في قرض ممثلة في سندات أو شهادات إيداع، تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأوراق المالية وذلك كما في المرجع **[18]**. وتصنف أدوات الاستثمار المالي وفقاً لأجلها إلى أدوات الاستثمار قصيرة الأجل (أذونات الخزينة، الأوراق التجارية، القروض تحت الطلب، شهادات الإيداع، القبولات المصرفية) وأدوات الاستثمار طويلة الأجل (السندات، الأسهم العادية، الأسهم الممتازة).
- **الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي:** تعرف المحفظة الاستثمارية بأنها أداة مركبة من أدوات الاستثمار، تتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة. وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها إذ يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب والعقارات أو مالية مثل السندات وأذونات الخزينة والقروض....الخ أو كلاهما (مزيج)، حيث تكون أصول المحفظة في أغلب الأحوال من النوع المختلط ومتباينة من حيث النوع والجودة. كما تعمل المصارف على تكوين محفظة تشمل التسهيلات الائتمانية التي يتم اختيارها بطريقة منهجية تأخذ بالاعتبار المخاطرة والعائد على الاستثمار بالنسبة لتلك التسهيلات وذلك بحسب المرجع **[21]**، حيث تشمل أدوات الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي القروض والسلف بأنواعها بالإضافة إلى خصم الأوراق التجارية.

وكما ورد في المرجع **[6]** فإنه عادةً ما يقوم المستثمر باختيار المحفظة الاستثمارية المثلى من مجموعة المحافظ التي تحقق له أحد الشرطين: أعلى عائد متوقع على مستويات مختلفة من المخاطر أو أدنى مخاطر على مستويات مختلفة من العوائد المتوقعة. ويمكن قياس الاستثمار المصرفي بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاستثمار المصرفي} = \frac{\text{الائتمان النقدي+الاستثمارات المالية}}{\text{إجمالي الودائع}} * 100$$

نماذج بيانات البانل

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بيانات البانل Panel Data بحسب المرجع **[17]** بأنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات زمنية، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية Cross–section Data فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترات زمنية معينة. وكما ورد في المرجع **[14]** فإن هناك ثلاثة نماذج أساسية لبيانات البانل وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية. وفيما يلي شرح لكل منها:

- **نموذج الانحدار التجميعي:** يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون جميع المعاملات ثابتة زمنياً ومقطعياً. وتصاغ معادلة النموذج كما يلي:

المعادلة (1) معادلة نموذج الانحدار التجميعي

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j_{it}} + \varepsilon_{it}$$

حيث: β_0: متجه الحد الثابت، $x_{j_{it}}$: قيم المتغير المستقل للمصرف i في الفترة الزمنية t، β_j: متجه معاملات الانحدار، t: عدد الفترات الزمنية، I: عدد المصارف، ε_{it}الخطأ العشوائي

كما يفترض النموذج أن $E(\varepsilon_{it})=0$, $Var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$

ويتم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

- **نموذج التأثيرات الثابتة:** يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة الحد الثابت β_0 مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية. وعليه يأخذ النموذج الصيغة التالية:

المعادلة (2) معادلة نموذج التأثيرات الثابتة

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $E(\varepsilon_{it})=0$, $Var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية. ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها (N−1)، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

المعادلة (3) معادلة نموذج التأثيرات الثابتة بعد إضافة متغيرات وهمية

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{k} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^{k} \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع α، D_d: المتغير الوهمي للمصرف (d)، α_d: معامل انحدار المتغير الوهمي للمصرف (d).

- **نموذج التأثيرات العشوائية:** في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوياً σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حال عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع α_i كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ لذا:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \quad \text{حيث} \quad i=1,2,\ldots N$$

وبذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية:

المعادلة (4) معادلة نموذج التأثيرات الثابتة

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).

أساليب اختيار النموذج الملائم:

لاختيار النموذج الملائم فإنه وبحسب المراجع **[11,1]** نجري اختبارات إحصائية تشخيصية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

يتم باستخدام اختبار فيشر المقيد الذي يأخذ صيغته الرياضية التالية:

المعادلة (5) الصيغة الرياضية لاختبار فيشر

$$F = \frac{(R^2_{FEM} + R^2_{PM})(N-1)}{(1-R^2_{FEM})(NT-N-K)}$$

حيث أن: N عدد المصارف المدروسة، K المعلمات المقدرة باستثناء الحد الثابت، T عدد الفترة الزمنية، R^2_{FEM} معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

بعد حساب قيمة اختبار فيشر المقيد نقارنها مع القيمة الجدولية التالية $\mathrm{F}(\alpha\, N-1. NT-N-K)$

فإذا كانت F المحسوبة $\leq$ F الجدولية: يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

أما إذا كانت F المحسوبة $>$ F الجدولية: يكون نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

المرحلة الثانية: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية:

يتم التفاضل بينها باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج الذي يعتمد على بواقي تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية، ويأخذ الصيغة التالية:

المعادلة (6) الصيغة الرياضية لاختبار مضاعف لاغرانج

$$\mathrm{LM} = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{N}(\sum_{i=1}^{t} u_{it})^2}{\sum_{i=1}^{N}(\sum_{i=1}^{t} u_{it})^2} - 1\right]$$

حيث: N عدد المصارف المدروسة، T عدد الفترة الزمنية، u_{it} تمثل الخطأ العشوائي.

ويكون نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم إذا كانت القيمة الاحتمالية لمضاعف لاغرانج أقل أو تساوي 0.05، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية لمضاعف لاغرانج أكبر من 0.05 فإن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم. (تم الاعتماد على القيمة الاحتمالية 0.05 لأنها تمثل توازناً تاريخياً وعملياً بين تقليل الخطأ وسهولة القبول الأكاديمي فهي تعتبر توازناً جيداً بين أن تكون صارماً جداً كما في القيمة الاحتمالية 0.01 أو متساهلاً جداً كما في 0.1)

المرحلة الثالثة: المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

للمفاضلة بين النموذجين يتم استخدام اختبار Hausman الذي يأخذ الصيغة التالية:

المعادلة (7) الصيغة الرياضية لاختبار Hausman

$$H = \frac{\widehat{\beta_{FEM}} - \widehat{\beta_{REM}}}{[\mathrm{Var}(\beta_{\mathrm{FEM}}) - \mathrm{Var}(\beta_{\mathrm{REM}})]^{-1}(\beta_{\mathrm{FEM}} - \beta_{\mathrm{REM}})} \rightarrow X^2_{(k-1)}$$

حيث إن :

$\widehat{\beta_{FEM}} - \widehat{\beta_{REM}}$ الفروق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، $Var\left(\widehat{\beta_{FEM}}\right)$: تباين معلمات نموذج التأثيرات الثابتة، $Var\left(\widehat{\beta_{FEM}}\right) - Var\left(\widehat{\beta_{REM}}\right)$: تباين معلمات نموذج التأثيرات العشوائية، $Var\left(\widehat{\beta_{REM}}\right)$: يمثل

الفرق بين مصفوفة التباين والتباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية. كما تقترب دالة Hausman من توزيع كاي مربع بدرجة حرية قدرها K وتكون نتيجة الاختبار كما يلي:

إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر أو تساوي 0.05 فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

المتغيرات المستخدمة

المتغير التابع: نسبة الاستثمار المصرفي IB

المتغيرات المستقلة: وتشمل: نسبة كفاية رأس المال CAR، معدل القروض الممنوحة LR، معدل العائد على الموجودات ROA، نسبة المديونية DR، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPg، معدل التضخم INF.

النتائج والمناقشة:

بناءً على البيانات المدرجة في الملحق والتي تعود إلى تسعة مصارف خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 و المستخلصة من التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية قمنا بإجراء الاختبارات التالية: (مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم أخذ لوغاريتم نسبة كفاية رأس المال لتفادي بعض المشكلات في النموذج)

1. تحليل الارتباط: قبل تقدير نموذج الانحدار المتعدد للدراسة لابد من دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة وعلى وجه الخصوص المتغيرات المستقلة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، بهدف معرفة فيما إذا كان هناك مشكلة التعددية الخطية، إذ يبين هذا الاختبار قوة واتجاه الارتباط بين المتغيرات فإذا كان معامل الارتباط يساوي أو أكبر من 0.95 فإن ذلك يشير إلى وجود مشكلة التعددية الخطية. ولتلافي ذلك ينبغي إسقاط أحد المتغيرات من الدراسة، وفيما يلي تم استعراض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

الجدول (1) نتائج مصفوفة الارتباط للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة

	LR	LOG CAR	ROA	DR	INF	GDPG	IB
LR	1						
LOG CAR	0.148 (0.143)	1					
ROA	0.085 (0.404)	0.279 (0.005)	1				
DR	−0.346 (0.000)	−0.692 (0.000)	−0.596 (0.000)	1			
INF	−0.05 (0.621)	0.095 (0.35)	0.563 (0.000)	−0.237 (0.018)	1		
GDPG	−0.046 (0.654)	0.279 (0.005)	0.538 (0.000)	−0.42 (0.000)	0.139 (0.171)	1	
IB	0.264 (0.008)	0.156 (0.123)	−0.115 (0.259)	−0.02 (0.843)	−0.200 (0.047)	−0.403 (0.000)	1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة المدخلة إلى برنامج EViews10

من خلال مصفوفة الارتباط نلاحظ أن الارتباط بين متغيرات الدراسة يتراوح بين ضعيف جداً إلى متوسط القوة، كما أنه لا يوجد ارتباط يفوق 0.95 حيث وجدنا أن أعلى نسبة ارتباط بين المتغيرات بلغت (0.69) وهي تمثل نسبة ارتباط لوغاريتم نسبة كفاية رأس المال بنسبة المديونية. وبالتالي نجد أن متغيرات الدراسة تخلو من مشكلة التعددية الخطية.

2. اختبار الاستقرارية

يعد تحليل استقرارية السلاسل الزمنية من أهم مراحل بناء النموذج القياسي، حيث أسهم هذا الاختبار في تطوير أساليب تحليل السلاسل الزمنية وإيجاد طرق دقيقة للتنبؤ والحرص على اتخاذ قرارات سليمة تؤدي إلى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية، ولغرض تحديد الاستقرارية يتطلب الأمر إجراء أحد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وهو اختبار جذر الوحدة Unit root test فهو الأكثر دقة، حيث يستعمل اختبار جذر الوحدة بهدف الكشف على استقرارية البيانات ضمن السلسلة الزمنية إذ أن معظم بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، وأيضاً بهدف تحديد رتبة تكامل كل متغير وتحديد مدة الفروقات التي يحتاجها. ويمكن توضيح فكرة اختبار جذر الوحدة بطرائق متعددة مثل: اختبار ديكي فولر(Dickey–fuller test) البسيط والموسع، اختبار فيلبس بيرون (P.P)، اختبار (Levin, Lin and Cho (LLC، وغيرها من الاختبارات وذلك كما ورد في المرجع **[24]**.

بالنسبة لاختبار Levin, Lin and Cho يعد Andrew Levin و Chien–cu Lin أول من اختبروا جذر الوحدة في بيانات البانل، وكانت الانطلاقة مأخوذة مباشرة من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لديكي فولر. ويجب الإشارة إلى أن هذا الاختبار يفترض استقلالية حدود الخطأ العشوائي وهي فرضية مقبولة في كل اختبارات جذر الوحدة الخاصة بالجيل الأول من الاختبارات وذلك بحسب **[17]**. وفيما يلي رسم بياني يوضح استقلالية وعشوائية الأخطاء مما يتيح استخدام هذا الاختبار لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

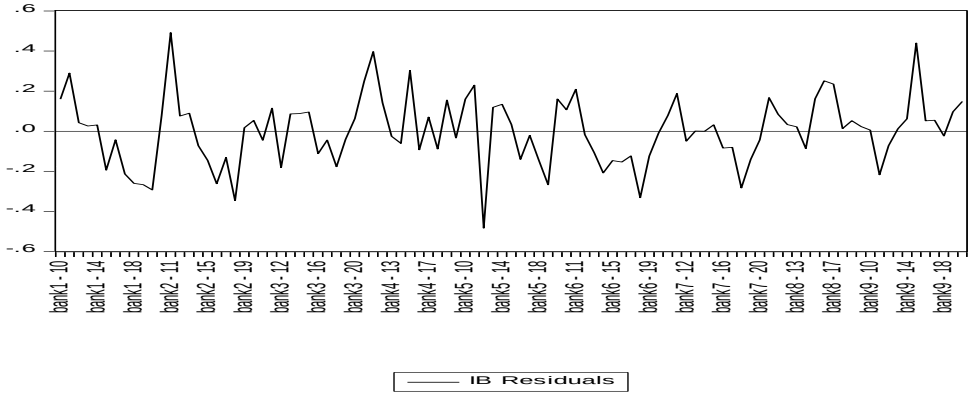

الشكل رقم (1) الرسم البياني لحدود الخطأ

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة المدخلة إلى برنامج EViews10

كما أن اختبار Levin, Lin and Cho يفترض تساوي المعاملات ففي دراستنا فإن المصارف السورية الخاصة تخضع جميعها لقرارات مصرف سورية المركزي أي تطبق سياسات موحدة وتخضع لنفس ظروف السوق وبذلك يعتبر هذا الفرض محقق. وفيما يلي نتائج اختبار جذر الوحدة:

الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار LLC

المتغير	القيمة الاحتمالية p-value المستوى $I_{(0)}$	القرار
Log CAR	0.0148	مستقر عند المستوى
ROA	0.0345	مستقر عند المستوى
LR	0.0000	مستقر عند المستوى
DR	0.0000	مستقر عند المستوى
GDPg	0.0000	مستقر عند المستوى
INF	0.0000	مستقر عند المستوى
IB	0.0000	مستقر عند المستوى

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة المدخلة إلى برنامج EViews10

من الجدول السابق نلاحظ أن القيم الاحتمالية لجميع المتغيرات أقل من 0.05 عند المستوى وبذلك يمكن القول بأن جميع المتغيرات استقرت عند المستوى وتحقق شرط تطبيق بانل.

اختيار نموذج بانل المناسب

فيما يلي جداول تظهر تقديرات كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

- **نموذج الانحدار التجميعي**

الجدول(3) نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: IB
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 99

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCAR	0.137312	0.047687	2.879434	0.0050
DR	0.560454	0.425307	1.317762	0.1909
LR	0.222164	0.098582	2.253582	0.0266
ROA	1.280788	0.504792	2.537259	0.0129
GDPG	-0.750590	0.141970	-5.286979	0.0000
INF	-0.225958	0.079831	-2.830438	0.0057
C	0.209385	0.346080	0.605020	0.5467

R-squared	0.350161	Mean dependent var	0.389969
Adjusted R-squared	0.307780	S.D. dependent var	0.211364
S.E. of regression	0.175855	Akaike info criterion	-0.570235
Sum squared resid	2.845087	Schwarz criterion	-0.386742
Log likelihood	35.22663	Hannan-Quinn criter.	-0.495993
F-statistic	8.262244	Durbin-Watson stat	1.386533
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة المدخلة إلى برنامج EViews10

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت $(R^2 = 0.35)$ أي أن هذا النموذج يفسر حوالي 35% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المصرفي، كما نلاحظ من الجدول أن المتغيرات لها أثر معنوي في الاستثمار المصرفي عدا DR فقد كان أثرها غير معنوي حيث قيمتها الاحتمالية أكبر من (0.05). بالإضافة إلى ذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار F-statistic بلغت (0.00000) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي فإن النموذج معنوي ذو دلالة إحصائية.

- **نموذج التأثيرات الثابتة**

الجدول(4) نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: IB
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 99

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCAR	0.130116	0.052567	2.475256	0.0153
DR	1.337047	0.496441	2.693265	0.0085
LR	0.175843	0.176792	0.994632	0.3228
ROA	1.363891	0.489517	2.786197	0.0066
GDPG	-0.609461	0.146926	-4.148072	0.0001
INF	-0.196287	0.077967	-2.517563	0.0137
C	-0.478754	0.422718	-1.132561	0.2606

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.463076	Mean dependent var	0.389969
Adjusted R-squared	0.373589	S.D. dependent var	0.211364
S.E. of regression	0.167287	Akaike info criterion	-0.599487
Sum squared resid	2.350728	Schwarz criterion	-0.206287
Log likelihood	44.67462	Hannan-Quinn criter.	-0.440398
F-statistic	5.174766	Durbin-Watson stat	1.569241
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة المدخلة إلى برنامج EViews10

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت $(R^2 = 0.46)$ أي أن هذا النموذج يفسر حوالي 46% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المصرفي، كما نلاحظ من الجدول أن المتغيرات لها أثر معنوي في الاستثمار المصرفي عدا LR حيث قيمتها الاحتمالية أكبر من (0.05). بالإضافة إلى ذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار F-statistic بلغت (0.000001) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي فإن النموذج معنوي ذو دلالة إحصائية.

- **نموذج التأثيرات العشوائية**

الجدول(5) نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: IB
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 99
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCAR	0.135851	0.048323	2.811331	0.0060
DR	0.805489	0.438650	1.836290	0.0695
LR	0.226549	0.114861	1.972375	0.0516
ROA	1.300057	0.483041	2.691402	0.0085
GDPG	−0.704618	0.138668	−5.081328	0.0000
INF	−0.215338	0.076482	−2.815550	0.0060
C	−0.014530	0.362878	−0.040042	0.9681

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.048590	0.0778
Idiosyncratic random	0.167287	0.9222

Weighted Statistics

R-squared	0.329067	Mean dependent var	0.280850
Adjusted R-squared	0.285310	S.D. dependent var	0.201012
S.E. of regression	0.169935	Sum squared resid	2.656753
F-statistic	7.520402	Durbin-Watson stat	1.443911
Prob(F-statistic)	0.000001		

Unweighted Statistics

R-squared	0.343863	Mean dependent var	0.389969
Sum squared resid	2.872658	Durbin-Watson stat	2.247683

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة المدخلة إلى برنامج EViews10

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت $(R^2 = 0.32)$ أي أن هذا النموذج يفسر حوالي 32% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المصرفي، كما نلاحظ من الجدول أن المتغيرات لها أثر معنوي في الاستثمار المصرفي عدا LR و DR حيث قيمها الاحتمالية أكبر من (0.05). بالإضافة إلى ذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار F-statistic بلغت (0.000001) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي فإن النموذج معنوي ذو دلالة إحصائية.

بعد تقدير معلمات النماذج الثلاثة ننتقل إلى المفاضلة بين النماذج كما يلي:

1. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجمعي ونموذج التأثيرات الثابتة

تمت المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة باستخدام اختبار F المقيد من خلال اختبار Likelihood Ratio كما هو موضح في الجدول أدناه والذي يتضمن نتائج اختبار فيشر المقيد واختبار كاي مربع، وتنص فرضية العدم على أن نموذج الانحدار التجميعي (المشترك) هو الأفضل.

الجدول (6) نتائج اختبار Likelihood Ratio

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.208154	(8,84)	0.0347
Cross-section Chi-square	18.895988	8	0.0154

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة المدخلة إلى برنامج EViews10

تشير النتائج المعروضة في الجدول السابق إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب وذلك لكون القيمة الاحتمالية ل F المقيد أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

بناءً على ذلك ننتقل إلى المرحلة الثانية للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

2. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية تم استخدام اختبار Hausman حيث تنص فرضية العدم على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (7) نتائج اختبار Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة المدخلة إلى برنامج EViews10

تشير النتائج المعروضة في الجدول السابق إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب وذلك لكون القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل.

وبعد معرفة النموذج المناسب للدراسة وهو نموذج التأثيرات العشوائية لابد من التحقق من صلاحية هذا النموذج فبحسب **[15]** تم اختبار تجانس البواقي باستخدام اختبار Breusch-Pagan حيث تم دراسة انحدار مربع بواقي النموذج على مربع المتغيرات المستقلة ومن ثم تم استخلاص قيمة $BP= R^2 * n = 10.15839$ حيث R^2 تمثل

معامل التحديد في الانحدار المساعد (انحدار مربع البواقي على مربع المتغيرات المستقلة) و n تمثل عدد المشاهدات وهي 99 مشاهدة ومقارنتها مع القيمة الجدولية لكاي مربع $x^2_{(0.056،)}=12.59$ حيث القيمة الاحتمالية المستخدمة 0.05 ودرجات الحرية تساوي عدد المتغيرات المستقلة وتساوي 6 وبذلك نجد أن قيمة BP أقل من قيمة كاي مربع وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي متجانسة التباين، كما ظهرت القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque–Bera تساوي p=0.5972 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي. أما بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي فبحسب **[22]** أظهرت نتيجة الاختبار أن قيمة داربن واتسون تقع ضمن المجال 4–du<DW<4–dl وهي منطقة عدم تحديد وبالتالي من وجهة نظر الباحثة بما أن شرطا تجانس البواقي والتوزيع الطبيعي للبواقي محققة يمكن اعتبار أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأمثل لدراسة أثر محددات السيولة على الاستثمار المصرفي الخاص.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول (5) مايلي:

– نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي في الاستثمار المصرفي، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. في المصارف عينة الدراسة كان رأس المال جيد حيث أنه تجاوز الحد الأدنى 8% وبذلك فإن نسبة كفاية رأس المال العالية تعكس قوة المصرف المالية وقدرته على تحمل الخسائر مما يعزز من ثقة المستثمرين والمودعين وهذا مايجعلهم أكثر استعداداً للتعامل مع المصرف أو استثمار أموالهم فيه، وبذلك تزداد الودائع لدى المصارف ومن ثم توجيهها نحو استثمارات فعالة.

– معدل العائد على الموجودات يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي في الاستثمار المصرفي، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. وبالعودة إلى بياناتنا المدرجة في ملحق البحث نلاحظ من خلال المتوسط السنوي للاستثمار المصرفي في الجدول (12) والمتوسط السنوي لمعدل العائد في الجدول (10) أنه في بعض السنوات التي ارتفع فيها معدل العائد على الموجودات ولو بجزء بسيط فإن الاستثمار المصرفي ارتفع، حيث حاولت المصارف زيادة استثماراتها عن طريق منح مزيد من القروض وزيادة الاستثمار في الأدوات المالية (أسهم وسندات) وبذلك فإنه مع زيادة الأرباح يمكن للمصرف استخدام هذه الأرباح لتوسيع نطاق استثماراته.

– معدل القروض الممنوحة لا يؤثر معنوياً في الاستثمار المصرفي، وبالتالي نقبل فرضية العدم. فقد كانت معدلات القروض الممنوحة منخفضة لدى بعض المصارف خلال فترة الدراسة حيث تعاني سورية من ظروف اقتصادية صعبة نتيجة النزاع المستمر والعقوبات الدولية، هذه الظروف قد تجعل المصارف أكثر حذراً في منح القروض مما يقلل من تأثير معدل القروض على استثماراتها، كما ان معدلات التضخم المرتفعة قد تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة على القروض مما يقلل من الطلب عليها وهذا ما يؤثر على النشاط الاستثماري للمصرف.

– نسبة المديونية لا تؤثر معنوياً في الاستثمار المصرفي، وبالتالي نقبل فرضية العدم. إن عدم وجود أثر لنسبة المديونية في الاستثمار المصرفي يعود لعدة أسباب من وجهة نظر الباحثة منها استخدام الديون في التمويل التشغيلي أي قد تقوم المصارف باستخدام الديون بشكل رئيسي لتمويل العمليات اليومية والتكاليف التشغيلية بدلاً من استثمارها في

مشاريع جديدة هذا يعني أن الديون لم تكن موجهة نحو استثمارات ذات عوائد مرتفعة. أيضاً في بعض الحالات قد تستخدم المصارف الديون لتغطية خسائر سابقة أو لتعزيز رأس المال مما يؤثر سلباً على القدرة على الاستثمار.

– معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل سلبي ومعنوي في الاستثمار المصرفي، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. فقد يُنظر إلى النمو السريع في الناتج المحلي كعلامة على وجود مخاطر اقتصادية مثل التضخم حيث تؤدي هذه المخاطر إلى تردد المصارف في استثمار أموالها. وبالعودة إلى بياناتنا نلاحظ أن زيادة الناتج المحلي في بعض السنوات قابله انخفاض في الاستثمار المصرفي وهذا يدل على أن الزيادة في الناتج المحلي في بعض السنوات ناتجة عن عوامل التضخم أي ليست زيادة حقيقية تدفع المصارف إلى توسيع استثماراتها وهذا ما أثر سلباً على الاستثمار.

– معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي ومعنوي في الاستثمار المصرفي، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. حيث أنه عندما ترتفع معدلات التضخم فإن المصرف المركزي يرفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يزيد من تكلفة الاقتراض مما يؤثر سلباً على قدرة المصارف على الاستثمار أي هذا ما يجعل من الصعب على الشركات و الأفرد الحصول على التمويل اللازم للاستثمار. كما أنه مع ارتفاع معدلات التضخم قد يصبح من الصعب على المقترضين سداد قروضهم مما يزيد من مخاطر التعثر وهذا يمكن أن يجعل المصارف أكثر حذراً في منح القروض. بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يزيد من المخاطر الاقتصادية وبالتالي تتردد المصارف في الاستثمار في بيئة تعتبرها محفوفة بالمخاطر.

التوصيات:

– عدم الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال كما ورد في دراستنا لأن هذا يشير إلى وجود فائض غير مستثمر، وبالتالي ينصح بتطوير محفظة استثمارية متنوعة كالاستثمار في مجموعة متنوعة من الأصول مثل الأسهم، السندات، العقارات...الخ. فالتنويع يساعد في تقليل المخاطر وزيادة العوائد المحتملة بالتالي تعظيم ثروة الملاك.

– يجب على المصارف اتباع استراتيجيات لتحسين معدلات العائد لديها حيث ينبغي توسيع نطاق المنتجات والخدمات المقدمة كتقديم خدمة استشارية مالية أو منتجات التأمين أو الخدمات المصرفية الرقمية وتطويرها فهذا التنوع يساعد في زيادة الإيرادات، كما ينصح بتقليل التكاليف التشغيلية قدر الإمكان مما يساعد على تحسين كفاءة التشغيل وبالتالي زيادة العائد على الموجودات.

– وضع حد معين للسيولة (نسبة السيولة المثلى) لدى المصارف بشكل علمي ومدروس بحيث تكون المصارف قادرة على الاستثمار في فرص استثمارية جيدة وبنفس الوقت تحتفظ بنسب كافية من السيولة لمواجهة المخاطر والالتزامات وبذلك نكون تفادينا وجود سيولة معطلة وغير مستغلة لدى المصارف.

– استغلال الديون (نسب المديونية) لدى المصارف في فرص استثمارية تحقق عوائد عالية تساعد في تغطية تكاليف الاقتراض من جهة وتحقق دخل إضافي للمصرف من جهة أخرى وذلك عن طريق الاستثمار في مجالات متنوعة وبالتالي وجود عدة مصادر للدخل.

– متابعة مؤشرات التضخم بشكل دوري لتحديد أسباب التضخم واتخاذ الإجراءات اللازمة حيث يفضل بناء نماذج اقتصادية لتوقع مستويات التضخم المستقبلية وبالتالي تعديل السياسات النقدية لدى المصارف وفقاً لذلك.

– توسيع قاعدة العملاء وزيادة حجم القروض المقدمة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يعزز إيرادات الفوائد، كما ينبغي استخدام تقنيات متقدمة لتحليل وإدارة المخاطر مما يقلل من الخسائر المحتملة ويزيد من الثقة في منح القروض.

References:

[1] A. Osama; T. Muhammed. "The impact of foreign direct investment on economic growth in north African countries: an Econometric study during the Period 1990-2021". Published Master's thesis, Department of Economics Sciences, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Ahmed Draia University, Algeria (In Arabic), 2023.

[2] A. Alasadi. "Bank Liquidity Management and Its Impact on Return and Risk: An applied Study in Iraqi Government Banks". A published Master's Thesis, Department of Business Administration, Faculty of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq (In Arabic), 2005.

[3] Z. Borena. "Determinants of Bank Liquidity and its impact on Bank profitability in Ethiopia".* Journal of Modern Accounting and Auditing*, VOL.16, N.6, PP.255-263, 2020.

[4] M. Jabouri. "The Impact of Exchange rate regimes on inflation and economic growth: a Theoretical and Econometric study using panel data". Published PHD Thesis, Department of money, Banking and Finance, Faculty of Economic, commerce and management sciences, Abu Baker Belkaid University, Algeria(In Arabic), (2013).

[5] G. Gjorji; H.Goran. "Determinants of Liquidity and its Relationship with profitability The case of Macedonian Baking sector".* Asian Journal of Economics and Empirical Research*, VOL.6, N.1,PP.85-92, 2019.

[6] A. Kharboush; R. Irshed; A. Joda .Investment portfolio management, Amman, Zahran publishing and distribution house (In Arabic), 2010.

[7] A. Alkhafaji. "The Impact of Interest rate changes on banking investments through the deposit attraction Mechanism: an applied study in Iraqi Commercial Banks for the period (2004-2017)". Published Master's Thesis , Department of Financial and Banking Sciences, College of administration and Economic, University of Karbala, Iraq (In Arabic), 2018.

[8] Z. Alzahra. "The problem of Non-Performing loan A case study of the Algerian foreign bank-agency Constantine 50". Published Master's Thesis, Department of financial management, Faculty of Economics, commercial and sciences, University of constantine2, Algeria (In Arabic), 2014.

[9] R. Alzeer; R. Al-Ghussein. *Financial and Administrative control in banks*. Syria: Damascus University (In Arabic), 2013.

[10] F. Ben Salem." The impact of capital adequacy according to Basel Decision on the profitability of commercial banks". Published PHD Thesis, Department of Economics, commercial and management Sciences, Mohamed Bachir El Ibrahimi (In Arabic), 2022.

[11] I. Ibn Sebaa; Sh. Badrawi. "An Econometric study of the impact of exchange rate regimes on economic growth in developing countries using survey data for a sample of 18 developing countries 1980-2012". Published PHD Thesis, department

of finance, faculty of economic, social and mechanical sciences, university of Abu Bakr El Seddik, Algeria (In Arabic), 2016.

[12] H. Alsuwaifi; A. Muhammad; A. Fares. "Investment Banking and its impact on the market value of the bank a comparative analytical study of a sample of Iraqi and Jordanian commercial banks". *Iraq Journal of administrative sciences*(In Arabic), VOL.16, N.64, PP. 122-100, 2020.

[13] Gh. Shawish. "The impact of liquidity determinants on the market value of the bank: an applied study on private banks listed in the Damascus Securities Exchange". Published Master's thesis, Department Financial and Banking Management, Faculty to Business Administration, Al-Manara University, Syria (In Arabic), 2021.

[14] Gh. Amer. *Econometrics and Time series analysis Theoretical methods and applications*, Cairo: Ghazal Abdel Aziz Amer publishing House (In Arabic), 2015.

[15] R. Abdullah." Choosing the Best Method to test the probhem of Heterogeneity of Variance in the Multiple Regression Model (with practical application)". Published Master's Thesis, Department of Statistics, Faculty of Evidence and Economics, University of Karbala, Iraq (In Arabic), 2018.

[16] H. Abdullah; T. "Tursoy. Capital structure and firm performance:a panel causality test".,* MPRA*, VOL.15, N.8, PP. 379-398,(2021).

[17] A. Alashoush. "Unit root tests for variance data (first generation tests) applied to a sample of developing countries". *latakia University Journal for Scientific research and studies* (In Arabic),VOL.39, N.5, PP. 49-67, 2017.

[18] M. Atallah .* Advanced financial management*, 1th ed. Amman: Osama publishing and Distribution House (In Arabic), 2011.

[19] N. Alakkad. "The global financial crisis and its impact on Liquidity in banks: an applied study on the Commercial Bank of Syria". A published master's thesis, Department of Business Administration, College of Economics, University of Damascus, Syria, 2014.

[20] N. Aliwi. "The impact of financial leverage on financial performance in jordanian public shareholding companies listed on the Amman stock Exchange". A published master's thesis, Department of Accounting, Faculty of Business, Middle East University, Amman (In Arabic), 2019.

[21] M. Amro. *Investment decision-making in the Financial sector Damascus*, 1th ed. Syria: Tlass publishing house (In Arabic), 2010.

[22] S. Farouk. "Measuring the impact of some Quantitative Macroeconomic Indicators on foreign direct investment". Published Master's Thesis, Department of Management Sciences, Faculty of Economics and Management Sciences, Ferhat Abbas University-setif, Algeria (In Arabic), 2010.

[23] A. Bo Qalmina. "Factors affecting the profitability of commercial and Islamic banks a comparative study". Published PHD Thesis, Department of management, Faculty of economics, Business and Management Sciences, Amar Telidji, Algeria (In Arabic), 2018.

[24] Z. Alkanani. "Analysis of the relationship between investment spending and gross fixed capital formation in Iraq: an applied study for the period 1980-2016". Published Master's Thesis, department of statistics, college of administration and economics, University of Karbala, Iraq (In Arabic), 2018.

[25] A. Kanaan; M. Hamza. *Banking Management. Syria: Damascus

University*(In Arabic),2017.
[26] E. Alkour. *The Impact of Liquidity on Cost Efficiency and Performance*. The second Islamic Financial services conference, Libya, Tripoli, 2010.
[27] I. Muhammad. "The impact of public spending on GDP growth: A case study of the Syrian Arab Republic". A dissertation for a Bachelor's Degree in Economics, Faculty of sharia and law, university of Bilad al-Sham, Syria (In Arabic), 2018.
[28] S. Maryam; Z. Ahmed. "Bank liquidity management and its role in reducing liquidity risk". *JMOS Journal of Management, Organizations and Strategy* (In Arabic), VOL.5, N.1, PP.94-104, 2023.

الـــــــــــــــملحق

الجدول (8) نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2020

السنة	المصارف	البنك العربي	بنك الائتمان الأهلي	بنك بيمو السعودي الفرنسي	شهبا بنك (بيبلوس سابقاً)	بنك سورية والخليج	بنك سورية والمهجر	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك الشرق	فرنسبنك	المتوسط العام (السنوي)
2010		16.120%	16.480%	12.270%	13.260%	25.270%	11.93%	17.38%	43.11%	16.17%	19.11%
2011		25.240%	87.710%	18.500%	17.960%	20.030%	14.48%	22.74%	24.9%	21.5%	28.12%
2012		23.910%	26.540%	22.220%	19.930%	20.680%	17.74%	26.36%	28.8%	21.0%	23.03%
2013		21.260%	35.660%	22.270%	22.960%	8.310%	10.09%	19.51%	33.7%	14.2%	20.88%
2014		18.060%	33.250%	20.780%	24.220%	6.310%	11.97%	18.15%	38.3%	18.6%	22.21%
2015		97.960%	40.920%	22.390%	26.320%	16.810%	15.49%	13.49%	38.7%	21.5%	32.62%
2016		27.520%	54.170%	30.380%	34.440%	18.520%	14.42%	16.20%	65.3%	31.4%	32.49%
2017		97.770%	51.870%	28.590%	39.680%	8.780%	16.76%	20.35%	53.4%	38.8%	39.55%
2018		20.510%	43.490%	26.980%	35.220%	2.430%	21.12%	26.05%	36.3%	35.2%	27.48%
2019		19.350%	25.840%	24.870%	30.140%	29.830%	21.23%	30.96%	27.6%	26.2%	26.22%
2020		33.940%	25.460%	37.630%	42.130%	18.370%	22.25%	44.72%	43.5%	44.3%	34.69%
المتوسط الحسابي		36.51%	40.13%	24.26%	27.84%	15.94%	16.13%	23.26%	39.42%	26.25%	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التقليدية عينة الدراسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

الجدول (9) معدل القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2020

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التقليدية عينة الدراسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

الجدول (10) معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2020

السنة	المصارف	البنك العربي	بنك الائتمان الأهلي	بنك بيمو السعودي الفرنسي	شهبا بنك (بيبلوس سابقاً)	بنك سورية والخليج	بنك سورية والمهجر	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك الشرق	فرنسبنك	المتوسط العام (السنوي)
السنة	المصارف	البنك العربي	بنك الائتمان الأهلي	بنك بيمو السعودي الفرنسي	شهبا بنك (بيبلوس سابقاً)	بنك سورية والخليج	بنك سورية والمهجر	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك الشرق	فرنسبنك	المتوسط العام (السنوي)
2010		57.39%	40.10%	24.03%	44.89%	42.10%	26.70%	21.54%	38.80%	35.73%	36.81%
2011		61.59%	49.41%	30.37%	50.40%	51.55%	24.71%	24.54%	40.993%	24.34%	39.61%
2012		55.73%	50.53%	27.76%	56.66%	62.51%	22.19%	32.49%	44.97%	24.03%	41.87%
2013		58.09%	52.67%	20.69%	50.12%	53.61%	10.71%	33.52%	38.56%	23.41%	37.93%
2014		65.23%	44.61%	23.58%	47.02%	46.22%	28.73%	34.64%	23.41%	20.26%	37.08%
2015		74.02%	31.05%	27.25%	30.87%	49.92%	4.76%	28.90%	39.54%	15.55%	33.54%
2016		78.24%	25.85%	19.67%	60.27%	54.38%	2.89%	21.75%	45.00%	27.88%	37.33%
2017		71.58%	19.36%	23.24%	71.03%	48.23%	5.09%	22.34%	38.68%	36.93%	37.39%
2018		73.84%	17.05%	32.49%	72.54%	54.28%	8.48%	22.78%	48.22%	38.33%	40.89%
2019		91.76%	35.61%	40.20%	85.63%	62.73%	15.76%	30.95%	48.69%	43.74%	50.56%
2020		107.72%	17.99%	17.08%	61.79%	58.66%	7.82%	16.09%	25.75%	35.63%	38.72%
المتوسط الحسابي		72.29%	34.93%	26.03%	57.38%	53.11%	14.35%	26.32%	39.16%	29.62%	
2010		0.975%	0.726%	0.581%	0.542%	-1.286%	0.773%	1.168%	-1.228%	0.022%	0.253%
2011		1.233%	0.180%	0.871%	0.364%	1.153%	0.821%	1.642%	0.308%	0.483%	0.784%
2012		-0.120%	0.011%	0.049%	-0.360%	-0.710%	0.107%	1.157%	1.313%	0.167%	0.179%
2013		2.584%	0.581%	1.688%	0.967%	-1.410%	0.188%	0.004%	3.262%	0.465%	0.925%
2014		-0.190%	4.596%	1.679%	2.021%	-2.210%	1.885%	0.008%	4.920%	4.393%	1.900%
2015		9.578%	7.426%	3.904%	8.859%	2.243%	4.472%	0.024%	12.308%	7.334%	6.239%
2016		11.154%	10.822%	4.404%	9.340%	1.531%	3.996%	4.620%	15.868%	9.723%	7.940%

2017	-7.913%	-2.927%	0.834%	-4.649%	-0.421%	-1.564%	-4.634%	-4.462%	-2.539%	
2018	-3.389%	0.950%	0.918%	1.505%	2.469%	1.135%	0.872%	0.758%	0.191%	0.601%
2019	0.328%	1.010%	0.839%	1.164%	0.982%	0.160%	3.498%	2.233%	0.319%	1.170%
2020	29.526 %	16.127 %	6.604%	25.706 %	13.024 %	11.231 %	12.659 %	17.464 %	18.494 %	16.759 %
المتوسط الحسابي	3.98%	3.59%	1.88%	4.69%	1.01%	2.21%	2.47%	4.78%	3.38%	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التقليدية عينة الدراسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

الجدول (11) نسبة المديونية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2020

السنة	المصارف	البنك العربي	بنك الائتمان الأهلي	بنك بيمو السعودي الفرنسي	شهبا بنك (بيبلوس سابقاً)	بنك سورية والخليج	بنك سورية والمهجر	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك الشرق	فرنسبنك	المتوسط العام (السنوي)
2010		91.17%	92.68%	95.58%	89.69%	84.33%	94.45%	90.65%	75.67%	93.55%	89.75%
2011		84.08%	89.02%	90.72%	85.88%	87.80%	91.88%	87.26%	85.53%	87.02%	87.69%
2012		84.22%	85.83%	91.58%	85.16%	90.25%	89.90%	85.16%	84.70%	87.77%	87.17%
2013		83.74%	86.61%	92.29%	85.17%	92.99%	93.59%	86.98%	82.18%	89.68%	88.14%
2014		84.39%	84.22%	91.82%	85.34%	96.65%	92.53%	87.73%	83.31%	86.94%	88.10%
2015		77.79%	80.15%	89.51%	80.37%	93.41%	90.03%	90.10%	75.41%	84.78%	84.62%
2016		71.96%	73.73%	87.90%	71.10%	93.11%	88.69%	88.55%	60.46%	78.15%	79.29%
2017		77.57%	78.20%	88.98%	66.94%	96.56%	88.10%	88.19%	73.44%	79.80%	81.98%
2018		82.95%	77.63%	90.22%	70.58%	98.88%	86.30%	87.47%	81.27%	82.86%	84.24%
2019		81.25%	76.51%	90.16%	72.03%	88.45%	81.97%	85.15%	82.37%	84.49%	82.49%
2020		63.32%	72.16%	88.52%	60.35%	84.48%	80.49%	79.63%	72.11%	73.71%	74.97%
المتوسط الحسابي		80.22%	81.52%	90.66%	77.51%	91.54%	88.90%	86.99%	77.86%	84.43%	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التقليدية عينة الدراسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

الجدول (12) نسبة الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2020

السنة	المصارف	البنك العربي	بنك الائتمان الأهلي	بنك بيمو السعودي الفرنسي	شهبا بنك (بيبلوس سابقاً)	بنك سورية والخليج	بنك سورية والمهجر	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك الشرق	فرنسبنك	المتوسط العام (السنوي)
2010		66.63%	55.37%	36.94%	68.75%	62.70%	51.93%	51.51%	65.22%	46.51%	56.17%
2011		80.94%	116.85%	55.46%	84.33%	71.47%	60.85%	63.32%	55.28%	20.37%	67.65%
2012		61.99%	66.66%	36.71%	69.85%	11.53%	47.92%	51.13%	63.31%	44.07%	50.35%

43.08%	34.93%	50.54%	38.34%	17.37%	44.44%	41.85%	50.96%	60.27%	48.98%	2013
34.48%	40.53%	35.01%	32.02%	9.30%	35.72%	33.94%	44.73%	39.27%	39.80%	2014
39.07%	71.13%	57.85%	20.55%	4.86%	33.06%	63.10%	38.13%	22.41%	40.50%	2015
28.41%	40.83%	72.54%	16.03%	2.59%	18.12%	30.36%	20.80%	15.37%	39.04%	2016
22.22%	29.36%	48.34%	16.16%	2.76%	13.07%	39.17%	21.98%	11.86%	17.28%	2017
27.97%	48.12%	54.28%	18.10%	6.87%	14.83%	44.05%	32.93%	12.08%	20.46%	2018
36.62%	50.70%	49.36%	30.85%	17.91%	23.34%	61.89%	39.31%	37.15%	19.07%	2019
22.96%	41.84%	24.65%	14.26%	4.93%	35.13%	30.53%	19.98%	16.93%	18.34%	2020
	42.58%	52.40%	32.02%	20.66%	33.04%	51.62%	36.18%	41.29%	41.18%	**المتوسط الحسابي**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التقليدية عينة الدراسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

الجدول (13) المعدلات السنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقيمه في سورية بالأسعار الجارية (بملايين الليرات السورية) للمدة 2010-2020

العام	قيم الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2010	2,834,517	12.45%
2011	3,252,720	14.75%
2012	3,024,842	-7.01%
2013	2,937,561	-2.89%
2014	3,612,015	22.96%
2015	4,783,661	32.44%
2016	6,128,044	28.10%
2017	8,348,139	36.23%
2018	9,580,727	14.76%
2019	11,620,864	21.29%
2020	17,291,206	48.79%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء السوري للمدة 2010-2020

الجدول (14) المعدلات السنوية للتضخم في سورية للمدة 2010-2020

العام	معدل التضخم (نسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك)
2010	4.4%
2011	6.3%
2012	36.5%
2013	82.4%
2014	22.5%
2015	38.5%
2016	47.7%
2017	18.1%
2018	0.9%
2019	13.4%
2020	84.3%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن مصرف سورية المركزي للمدة 2010-2020